

دور المنظمات الدولية في حماية البيئة البحرية والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري

د. حمدلوي محمد

أستاذ محاضر قسم "ب"

جامعة الدكتور مولاي الكاهن - سعيدة

مقدمة:

تكتسي البيئة البحرية أهمية كبيرة في حياة البشر، ونظرا لشساعتها إذ تغطي ثلاثة أرباع الكرة الأرضية، فإن البحار أصبحت الوسيلة المثلى للمواصلات والسبيل الأنسب للنقل البحري والتبادل التجاري الدولي، كل ذلك إلى جانب ما تزخر به البيئة البحرية من ثروة سمكية مختلفة، وثروات حيوانية ونباتية ومعادن ومصادر طاقات متعددة.

إن علاقة الإنسان بالبيئة وارتباطه بها قديم قدم الإنسانية، فهي مصدر عيشه وسد حاجاته. وأصبح تطور البشرية يرتبط بمستوى تطور استغلال الموارد البيئية والثروات الطبيعية عبر العصور والأزمنة. ولقد زادت حدة وسوء استغلال تلك الموارد والثروات بظهور الثورة الصناعية، والتطور العلمي والتكنولوجي اللذان شتتا الميادين والمجالات، واستعمال مختلف الأساليب وأحدث الوسائل في سبيل تحقيق التنمية وضمان رفاه الشعوب، ما يهدد التنمية المستدامة للمحيطات ومواردها، وتؤثر على التنوع البيولوجي، وتهدد بقاء النظم الإيكولوجية البحرية الهشة ومصائد الأسماك الهامة، ومن ثم تدهور وفساد البيئة البحرية واختلال توازنها البيئي. ولما كان التنوع البيولوجي هو الذي يدعم الحياة على كوكب الأرض، فإنه بات لزاما أن تحظى البيئة البحرية بالعناية والتنظيم والتعاون على جميع المستويات (الدولي، الإقليمي والفردى) من أجل الحفاظ وحماية التنوع البيولوجي البحري ومكافحة التلوث من مختلف مصادره ما يحقق للبيئة البحرية الحماية وعدم المساس بسلامتها. ومن ثم فإن جوانب هذا البحث تدور حول الإشكالية التالية:

ما مضمون التنوع البيولوجي البحري وأهميته وصور المساس به؟ وإلى أي مدى يمكن للمنظمات الدولية المساهمة في صون التنوع البيولوجي البحري؟.

وتقتضي الإجابة على هذه الإشكالية وغيرها دراسة هذا الموضوع وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول: مفهوم التنوع البيولوجي البحري وصور المساس به

المطلب الأول: تعريف التنوع البيولوجي البحري

المطلب الثاني: أهمية التنوع البيولوجي البحري

المطلب الثالث: صور المساس بالتنوع البيولوجي البحري

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية في صون التنوع البيولوجي البحري

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية الحكومية في صون التنوع البيولوجي البحري

المطلب الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية

المبحث الأول: مفهوم التنوع البيولوجي البحري وصور المساس به

رغم أهمية التنوع البيولوجي البحري الذي اختير موضوعاً لليوم الدولي للتنوع البيولوجي لعام 2012، وأنه عصب الحياة على الأرض، إلا أنه لم يلق من الإنسان الرعاية الكافية. فالعالم يعاني من الإفراط الشديد في استغلال أرصده السمكية، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في أعدادها فأصبحت أرصدها جزءاً ضئيلاً مما كانت عليه في الأصل⁽¹⁾.

فما هو المقصود بالتنوع البيولوجي البحري ؟ وما هي أهميته ؟ وما هي صور المساس به؟

المطلب الأول: تعريف التنوع البيولوجي البحري

عرفت اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992⁽²⁾ في المادة 1\2 التنوع البيولوجي بأنه: «يعني تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر بما فيها، ضمن أمور أخرى، النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والأحياء المائية والمركبات الإيكولوجية التي تعد جزءا منها، وذلك يتضمن التنوع داخل الأنواع وبين الأنواع والإيكولوجية».

كما عرفته المادة 5\4 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة⁽³⁾ بأنه: «قابلية التغير لدى الأجسام الحية من كل مصدر، بما في ذلك الأنظمة البيئية البرية والبحرية وغيرها من الأنظمة البيئية المائية والمركبات الإيكولوجية التي تتألف منها. وهذا يشمل التنوع ضمن الأصناف وفيما بينها، وكذا تنوع النظم البيئية».

وعرف المشرع الجزائري الموارد البيولوجية في قانون الصيد البحري وتربية المائيات 01 - 11 في نص المادة 1\2 بأنها: «الأسماك والقشريات والرخويات والإسفنجيات والقنذليات والمرجان والنباتات وكل جسم عضوي آخر يشكل الماء وسط حياته الدائم أو الغالب»⁽⁴⁾.

فالتنوع البيولوجي البحري هو تنوع واختلاف الكائنات الحية أو الموارد البيولوجية البحرية، بدءاً بالكائنات المجهرية الدقيقة والعوالق النباتية التي توفر 50٪ من الأكسجين للأرض، وانتهاء بالحيتان الضخمة، والتفاعل فيما بينها، بما يوفر الموارد الأساسية وخدمات النظم الإيكولوجية التي تمثل أهمية حاسمة بالنسبة لحياة البشر والحد من الفقر. وتوجد العناصر البيولوجية البحرية في كل مكان، في المحيطات والأنهار والبحيرات، بأعداد وكميات كبيرة، حيث تفيد بعض التقديرات لهذه الأنواع بين 500 ألف و 10 ملايين نوع⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: أهمية التنوع البيولوجي البحري

التنوع البيولوجي أساس الحياة على سطح الأرض، ويسهم التنوع البيولوجي البحري في تحسين معيشة الإنسان وزيادة رفاهيته، وارتبطت ثقافات بشرية كاملة بمنتجاته وخدماته، فهو مخزن الجينات لنشوء الأنواع واستيلادها، ومصدر غذاء، وأساس في استدامة النظم الإيكولوجية . ومن ثم فإن بقاء تلك النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية أمرا ضروريا لرفاهية العديد من المجتمعات الساحلية، إلى جانب كونه المقياس الرئيسي لصحة كوكبنا.

كما يعتبر التنوع البيولوجي البحري مصدر الطب التقليدي (الشعبي) والرعاية الصحية، حيث 60٪ من سكان العالم يستخدمون الطب التقليدي (الشعبي)، وفي بعض البلدان يندرج الطب التقليدي (الشعبي) على نطاق واسع ضمن نظام الصحة العمومية⁽⁶⁾.

فعلى الرغم من توافر الأدوية المختلفة لأغراض كثيرة، فإن الاحتياج إلى المنتجات الطبيعية والطلب عليها مستمران على نطاق العالم لاستعمالها كمنتجات دوائية، واستعمالها في بحوث الطب الحيوي التي تعتمد على النباتات والحيوانات والميكروبات في فهم وظائف أعضاء الإنسان وفي فهم وعلاج الأمراض التي تصيبه⁽⁷⁾. كما له أهمية سياحية، إذ يعتبر نمو السياحة البيئية أحد الأمثلة للاتجاه الحالي لتنوع أنماط السياحة، فالطبيعة الغنية بالنظم البيئية الفريدة والنادرة بدأت تأخذ قيمة اقتصادية حقيقية وسياحية وثقافية.

المطلب الثالث: صور المساس بالتنوع البيولوجي البحري

لقد أوضحت الدراسات في العصر الحديث أن التنوع البيولوجي يتناقص بمعدلات سريعة نتيجة للنشاطات البشرية المختلفة، وأن 60٪ من النظم الإيكولوجية البحرية الرئيسية في العالم التي تستند إليها سبل الحياة

حالياً قد تدهورت أو استخدمت على نحو غير مستدام⁽⁸⁾. ومن ثم فإن الإفراط في استغلال الثروات السمكية العالمية تجارياً فهو من الحدة بحيث أفادت التقديرات بأن 13٪ من مصايد السمك في العالم قد انهارت بسبب ممارسات الصيد المدمرة والاستغلال المفرط⁽⁹⁾.

كما أن التلوث البحري لا يزال واحداً من الاهتمامات الرئيسية الذي يشكل خطراً على البيئة البحرية ومكوناتها الحيوية، ويتضح ذلك من خلال الدراسات والتقارير التي تثبت أن البيئة البحرية شديدة التعرض للتلوث الناجم عن حوادث الملاحة البحرية، والناجم عن عمليات التنقيب عن النفط والغاز في أعماق البحار، مما يستدعي التعجيل في اتخاذ الجهود والتدابير لحماية البيئة البحرية⁽¹⁰⁾. كل ذلك إلى جانب تَحَمُّص المحيطات، الناجم عن انبعاث الكربون، فإنه يؤثر على نمو الشُّعْب المرجانية، وعلى قدرة بعض الأنواع على التناسل؛ وقد تمثل هذه الظاهرة تهديداً لأنواع من العوالق النباتية والحيوانية التي تُعتبر بمثابة الركيزة التي تستند إليها السلسلة الغذائية البحرية⁽¹¹⁾.

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية في صون التنوع البيولوجي البحري

تقول إيرينا بوكوفا المديرة العامة لمنظمة اليونسكو، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتنوع البيولوجي عام 2012: "إن التنوع البيولوجي البحري هو عصب الحياة على الأرض، وعلينا أن نعمل من اليوم من أجل حماية هذا التنوع من أجل المستقبل، وأن انخفاض التنوع البيولوجي قد ينعكس سلباً على تكيف نُظْمنا الإيكولوجية التي تغيرت بشكل كبير نتيجة للأنشطة البشرية"⁽¹²⁾.

ولقد أخذ الوعي الجماعي بين الشعوب والحكومات والمنظمات وغيرها يترسخ بأبعاد التلوث البيئي وآثاره المدمرة وتهديده للنظم الإيكولوجية. وأصبحت المنظمات الدولية تلعب دوراً بارزاً في دعم وتطوير التعاون الدولي في مجال حماية البيئة البحرية وصون التنوع البيولوجي البحري. بما يضمن تجدد واستمراره، خاصة المنظمات المهتمة بشؤون البيئة، حيث تقوم تلك المنظمات بالتعاون فيما بينها أو مع الدول بتعزيز الدراسات والقيام ببرامج البحث العلمي وتبادل المعلومات والبيانات المكتسبة عن تلوث البيئة البحرية، ووضع معايير علمية مناسبة لصياغة وإعداد قواعد وضوابط وما يوصى به من ممارسات وإجراءات لمنع تلوث البيئة البحرية وتخفيفه والسيطرة عليه. بما يضمن سلامة التنوع البيولوجي البحري.

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية الحكومية في صون التنوع البيولوجي البحري

تتنوع المنظمات الدولية إلى منظمات عالمية ومنظمات إقليمية، أو منظمات عامة الاختصاصات ومنظمات متخصصة. وإن معظم المنظمات الدولية لها أنشطة في مجال أو أكثر من مجالات البيئة، غير أن هناك بعض المنظمات التي تعد البيئة نشاطها الرئيسي. ففي مجال حماية البيئة البحرية والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري، نجد بعض المنظمات الدولية تسعى للتعاون مع غيرها من أجل حماية البيئة البحرية وسلامة عناصرها.

الفرع الأول: برنامج الأمم المتحدة للبيئة " UNEP "

أنشئ البرنامج بناء على توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة المنعقد بستوكهولم عام 1972، وهو هيئة دولية مختصة بشؤون البيئة - وليس منظمة بالمعنى المتعارف عليه - يقع مقرها بمدينة نيروبي بكينيا. باشر أعماله في يناير 1973 كهيئة حافزة لوكالات الأمم المتحدة تركز على القضايا البيئية وترصد الظواهر البيئية،

وتنسق العمل الدولي المعني بحماية البيئة، ورسالته هي: «دعم الريادة وتشجيع الشراكة في الاهتمام بالبيئة بإلهام وإعلام وتمكين الشعوب من تحسين ظروفها المعيشية بدون تعريض الأجيال القادمة للخطر»⁽¹³⁾.

يتولى البرنامج وضع السياسات والخطط المختلفة لحماية البيئة وصون الحياة البرية والطبيعة والأنظمة البيئية والمحيطات بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ويتابع تنفيذها، ويعمل على تأمين دعم الحياة وإعطاء اهتمام خاص بالمناطق البحرية الإقليمية مثل البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والبحر الكاريبي وغيرها. كما يعمل على تطوير القانون البيئي على المستويين الإقليمي والوطني⁽¹⁴⁾.
وتتمثل إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ما يلي⁽¹⁵⁾:

1 - تشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة العالمية، كاستغلال قيعان البحار والتقلبات الجوية؛ أو الاتفاقيات الثنائية بشأن تنظيم مسائل بيئية محددة في مناطق جغرافية معينة، كالأهوار الدولية والحد من الملوثات عبر الحدود الوطنية.

2 - حث المنظمات الدولية لإدخال القانون البيئي ضمن أنشطتها.

3 - تكييف القوانين البيئية الوطنية مع متطلبات القانون الدولي البيئي.

4 - تقديم المساعدات الفنية للدول النامية بغية تطوير تشريعاتها البيئية.

5 - تطوير أساليب التعاون الدولي لبحث مواضيع بيئية محددة بغية تسهيل تقييم القانون البيئي في تلك المواضيع. وإحساساً بأهمية صون التنوع البيولوجي قام الإتحاد الدولي لصون الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية بإعداد الإستراتيجية العالمية للصون في 1980، تم تحديثها في تقرير 1991 بعنوان "رعاية الأرض : إستراتيجية للمعيشة المستدامة". وفي عام 1992 أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع المعهد العالمي للموارد والإتحاد الدولي لصون الطبيعة الإستراتيجية العالمية للتنوع البيولوجي التي من بين أهدافها⁽¹⁶⁾:

1 - وضع منظور مشترك وإيجاد تعاون دولي والاتفاق حول أولويات العمل الدولي.

2 - دراسة العقبات الرئيسية أمام إحراز التقدم وتحليل الاحتياجات اللازمة الوطنية والدولية.

3 - تحديد كيفية دمج صيانة الموارد البيولوجية في خطط التنمية بصورة أكثر فاعلية.

4 - تشجيع وتطوير خطط عمل إقليمية ووطنية وموضوعية لصون التنوع البيولوجي وتشجيع تنفيذها.

وهكذا يتجلى دور برنامج الأمم المتحدة في مجال صون التنوع البيولوجي البحري من خلال مساهمته في إبرام الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة البحرية ومكافحة التلوث، وحماية مواردها وترشيد استغلالها وتنميتها. وكذا التعاون الدولي مع المنظمات الدولية الأخرى أو الدول، ومدها بالمعلومات الكفيلة لحماية المياه العذبة وإمدادها من التلوث.

الفرع الثاني: المنظمة البحرية الدولية "OMI"⁽¹⁷⁾

تعتبر المنظمة البحرية الدولية من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، حملت على عاتقها مسألة حماية البيئة البحرية والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري من خلال السهر على إبرام الاتفاقيات الدولية الكفيلة ووضع نظام قانوني دولي يكفل للبيئة البحرية الحماية القانونية، وضمان أمن وسلامة الملاحة البحرية من خلال تبني الدول المعايير العملية.

كما تهم المنظمة البحرية الدولية على تشجيع الدول للتعاون من أجل تنفيذ المعايير الدولية المتفق عليها في مجال مكافحة التلوث البحري في الحالات الطارئة، والسعي إلى تجسيد روح التضامن وتقديم المساعدات للدول النامية. وتقوم لجنة البيئة البحرية التابعة للمنظمة بالدور الرقابي للتلوث البحري الصادر من السفن وبيان الجوانب القانونية بشأنها، والسعي على وضع الاتفاقيات المتعلقة بالتلوث البحري موضع التنفيذ⁽¹⁸⁾.

فالمنظمة البحرية الدولية هي أول هيئة دولية متخصصة حصراً بالمسائل البحرية وتتلخص الأهداف الإجمالية في شعار المنظمة البحرية " سلامة النقل البحري وفعاليته في محيطات نظيفة " ويمكن عرض أهم أهداف المنظمة فيما يلي: 1 - مكافحة التلوث البحري

2 - وضع آلية للتعاون الدولي فيما يتعلق بالسلامة البحرية وحماية الأرواح في البحار..

3 - إرساء نظاماً لتعويض الأشخاص الذين يتكبدون خسائر مالية بسبب التلوث البحري.

4 - تأسيس نظاماً دولياً لنداءات الاستغاثة وعمليات البحث والإنقاذ.

5 - عمل إحصائيات عن الحوادث البحرية، وكيفية تقويمها وتفاديها.

6 - الإعداد للاتفاقيات الملاحية الدولية.

ولقد أسفرت جهود المنظمة على إبرام العديد من الاتفاقيات الهامة والتي تزيد عن 70 اتفاقية خلال الخمسين سنة، أرسى من خلالها نظاماً قانونياً لمواجهة التلوث البحري، أو التهديد به، ومن ثم المحافظة على التنوع البيولوجي البحري. ويمكن تصنيف تلك الاتفاقيات إلى 4 فئات هي⁽¹⁹⁾: الاتفاقيات المتعلقة بالوقاية من الحوادث والسلامة البحرية؛ اتفاقيات منع التلوث البحري؛ اتفاقيات بشأن نظام المسؤولية والتعويض؛ واتفاقيات أخرى.

وهكذا نجد المنظمة البحرية الدولية تسعى لإبرام الاتفاقيات الدولية، وتبني نظاماً دولياً يكفل للبيئة البحرية الحماية من التلوث البحري، وسعيها لجعل الدول تتبنى مجموعة معايير دولية للتقليل من ظاهرة التلوث وحماية الموارد البحرية وصون التنوع البيولوجي البحري.

الفرع الثالث: السلطة الدولية لقاع البحار

السلطة الدولية لقاع البحار هي منظمة دولية ذات شخصية قانونية ، تم إنشاؤها بمقتضى اتفاقية قانون البحار لعام 1982⁽²⁰⁾ لتنظيم الأنشطة في منطقة قاع البحر وتحتة وخارج نطاق الولايات الإقليمية للدول (ما يسمى بالمنطقة⁽²¹⁾) ورقابتها وإدارة مواردها⁽²²⁾. ونصت اتفاقية قانون البحار لعام 1982 على أن للسلطة دوراً رقابياً في مجال حماية البيئة البحرية والحفاظ على مواردها وسلامة التنوع البيولوجي البحري، وتمثل أهدافها في ما يلي⁽²³⁾:

1 - مكافحة ومنع التلوث أو الحد منه والسيطرة عليه وعلى كل الأخطار التي تهدد البيئة البحرية بما فيها الساحل.

2 - العمل على تحقيق التوازن البيئي الإحيائي وحماية الأنظمة البيئية البحرية المختلفة.

3 - توجيه عناية خاصة إلى ضرورة الحماية من الآثار الضارة لأنشطة مثل التجريف والحفر والتخلص من الفضلات وإقامة وتشغيل أو صيانة المنشآت وخطوط الأنابيب وغيرها من الأجهزة المتصلة بهذه الأنشطة.

4 - حماية وحفظ الموارد الطبيعية للمنطقة ومنع وقوع ضرر بالثروة النباتية والحيوانية في البيئة البحرية.

5 - مراقبة ممارسة أنشطة الاستكشاف والاستغلال في منطقة قيعان البحار والمحيطات خارج الولايات الإقليمية.

حيث ينصب احترام الدول لالتزاماتها الدولية التي تحكم المنطقة، وحث الدول على وضع أو تبني قواعد ومعايير دولية وإجراءات تضمن حماية المنطقة بشكل خاص والبيئة البحرية والحياة البشرية بشكل عام.

الفرع الرابع: مرفق البيئة العالمي

تم إنشاء مرفق البيئة العالمي لعام 1992 بتمويل مشترك من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والبنك الدولي، بهدف مؤازرة الجهود الدولية المبذولة لتنفيذ برنامج عمل مؤتمر "قمة الأرض" ريو دي جانيرو وتجسيد جوهر التنمية المستدامة بتوفيره للدعم المالي والتقني لمشاريع المحافظة على بيئة العالم الطبيعية في البلدان النامية وتعيد بنائها مع الأخذ في الاعتبار رفاهية ومعيشة السكان.

وتتمثل محاور مرفق البيئة العالمية في حماية التنوع البيولوجي؛ والحد من ظاهرة التغير المناخي؛ وحماية المياه الدولية؛ والحد من تأثير الملوثات العضوية غير القابلة للتحلل والإدارة المستدامة للأراضي.

الفرع الخامس: المنظمات الإقليمية

لم تقتصر حماية البيئة البحرية وصون التنوع البيولوجي البحري على المنظمات الدولية العالمية، بل ظهرت إلى جانب ذلك بعض المنظمات الإقليمية، نذكر من بينها:

أولاً - مجلس الوزراء العرب لشؤون البيئة الذي أنشئ عام 1987 بهدف تعزيز العمل العربي في مجال حماية البيئة وصون الموارد وتحديد المشكلات البيئية ذات الطبيعة الإقليمية وشبه الإقليمية، واقتراح خطط عمل مشتركة لمواجهتها. كما يهتم بتنسيق مواقف المجموعة العربية في المحافل البيئية الدولية وتفعيل دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في ذلك.

ثانياً - الهيئة الإقليمية للحفاز على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن لعام 1982

هي هيئة حكومية تعنى بالمحافظة على البيئات الساحلية والبحرية للإقليم، وتستمد قاعدتها القانونية من الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، التي تم التوقيع عليها في جدة عام 1982⁽²⁴⁾.

وقد قامت الهيئة بوضع بروتوكول المحافظة على التنوع الإحيائي وإنشاء شبكة المناطق المحمية في البحر الأحمر وخليج عدن، الذي تم التوقيع عليه في 2005/12/10 بمدينة جدة، من أجل إتاحة فرص المحافظة والحماية والصون لسلامة وتكامل النظم الإيكولوجية والتنوع الإحيائي في إقليم الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، وحماية الأنواع المهددة والموائل الحرجة والمواقع ذات الأهمية الخاصة، وكذلك الأنماط النموذجية من النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وما تحظى به من تنوع أحيائي والعمل على استخدامها وإدارتها على نحو مستدام، بما يكفل توفرها وتنوعها على المدى البعيد⁽²⁵⁾.

ثالثاً - المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية

في الفاتح يناير 1982 تم إنشاء "المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (ROPME)" بهدف تنفيذ اتفاقية الكويت الإقليمية وبروتوكولاتها. وقامت المنظمة بدور رئيسي في التوفيق بين سياسات الدول المتعاقدة، عن طريق إعداد البرامج والأنشطة اللازمة على المستويين الدولي والإقليمي لترسيخ التربية البيئية لدى الرأي العام في المنطقة. وأنشأت محطة للاستشعار عن بعد لرصد التغيرات الطارئة على البيئة البحرية بصورة عامة ورصد ومتابعة الملوثات البحرية الناتجة عن العمليات النفطية. واهتمت المنظمة منذ إنشائها على دراسة المشكلات البيئية الناجمة عن التلوث البحري بالنفط ومياه التوازن التي تقوم الناقلات بتفريغها لإيجاد أفضل الحلول لها، وتبذل المنظمة الجهود الحثيثة لإدخال المفاهيم البيئية السليمة على مختلف المستويات لكي تصبح البيئة أحد المكونات الرئيسية للعملية التنموية بصورة عامة⁽²⁶⁾.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ورئيس المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب لشؤون البيئة والأمين العام التنفيذي للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية والأمين العام للهيئة الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على تقوية أواصر التعاون الإقليمي والدولي في المنطقة، والتنسيق والتخطيط وتنفيذ البرامج والأنشطة المتعلقة بالبيئة البحرية والساحلية بالمنطقة⁽²⁷⁾.

المطلب الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية

هناك العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بحماية البيئة البحرية والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري، كمؤسسة البيئة بتركيا، والمكتب الأوروبي للبيئة، ومركز مخاطر التلوث البحري لأوروبا والبحر المتوسط، والمركز الدولي لدراسات سياسات السواحل والبحار، والمنظمة القضائية الدولية للبيئة والتنمية،

واتحاد البحر المتوسط لحماية السلاحف البحرية، وجمعية حماية الطبيعة، والصندوق العالمي للحياة البرية، ومنظمة السلام الأخضر الدولية⁽²⁸⁾. وفيما يلي نبرز دور تلك المنظمات غير الحكومية من خلال التطرق على سبيل المثال لمنظمة السلام الأخضر الدولية كعينة.

نشأة منظمة السلام الأخضر الدولية⁽²⁹⁾

منظمة السلام الأخضر الدولية هي منظمة دولية غير حكومية ظهرت على الساحة الدولية عقب المجاهدة التي قامت بتاريخ 10 يوليو 1985 بين السلطات الفرنسية وأنصار البيئة الذين أصروا وطالبوا من الحكومة الفرنسية وغيرها من الدول بوقف التجارب النووية والكف عنها مهما كان مكان إجرائها، نظرا لما تخلفه من أضرار مادية ومعنوية للإنسان وللبيئة، ومن ذلك الوقت تردد اسم منظمة السلام الأخضر كمُدافع عن البيئة البحرية⁽³⁰⁾. ولقد حملت المنظمة على عاتقها حماية البيئة من التلوث والدفاع عن مصالحها بمختلف الأساليب ووفق ما يسمح به القانون الدولي، كما تعمل على تحريك الرأي العام العالمي للضغط على الحكومات والمنظمات الدولية للحد من التلوث البيئي خاصة في مجال الأنشطة النووية، استخدام المنتجات الخطيرة والسامة وحماية الفضاء الخارجي. وتتمثل أهدافها في مجال حماية البيئة البحرية وسلامة التنوع البيولوجي البحري في ما يلي:

- 1 - السعي إلى وقف تلوث البيئة البحرية من مختلف المصادر وبمختلف الملوثات، سواء من البر أو من الجو، أو نتيجة لعملية النقل البحري لمختلف المواد ذات الطبيعة الملوثة (كالنفط ومشتقاته أو المواد الكيماوية أو أي مواد أخرى ضارة وخطيرة).
- 2 - حماية الموارد البحرية والأحياء المائية والنظم الإيكولوجية، خصوصا الحيتان التي تتعرض للإبادة والانقراض في مناطق عديدة نتيجة الصيد العشوائي والاستغلال المفرط.
- 3 - وضع حد للأسلحة النووية ووقف تجارب الذرية في شتى المناطق البحار والمحيطات⁽³¹⁾.

خاتمة

وختاما لهذه الدراسة ونظرا لأهمية التنوع البيولوجي البحري في دعم الحياة على كوكب الأرض ودوره في التوازن البيئي، فإنه أصبح ينهار نتيجة ضغوط عملية التنمية والاستغلال المفرط للأنظمة الإيكولوجية ما أدى إلى فقدان الموائل وانحسار أنواعها ونطاق توزيعها الطبيعي. وبدأت بوادر انتشار الأنواع الغريبة الغازية في البيئات بالتوسع، مما استدعى الأمر إلى مواجهة الظاهرة بالتعاون على جميع المستويات (دول ومنظمات وأشخاص)، واتخاذ من الإجراءات والمعايير الكفيلة بما يحقق الحماية الفعالة للبيئة البحرية. ولقد تجلّى ذلك من خلال الاهتمام الدولي بحماية البيئة البحرية ومكافحة ظاهرة التلوث البحري ومحاربة الصيد العشوائي والاستغلال المفرط في الموارد البحرية، من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية، وسن تشريعات داخلية، وتبني نظاما قانونيا يضمن حماية الموارد الطبيعية وسلامة التنوع البيولوجي البحري، والتأكيد على الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وضمان تلك الموارد وضمان استمرارها. وختاما لهذه الدراسة نرى من الضروري وضع إستراتيجية مشتركة (دولية وعربية على وجه الخصوص) للمحافظة على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لموارده، وأن تنمية الموارد الجينية هي من الفرص الواجب انتهازها، ومسألة ذات أولوية.

تكوين خطة إيطارية على مستوى البلدان العربية مجتمعة ذات رؤية واسعة النطاق تعكس القلق من فقدان التنوع البيولوجي، وتسهم في تقييم حالة التنوع البيولوجي والمحافظة عليه، واستخدام مكوناته على نحو مستدام. إدماج التنوع البيولوجي في عملية التخطيط الوطني يجب أن يحظى بمقام أول لتحقيق التنمية المستدامة في التنوع البيولوجي والقضايا الشاملة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فمن الضروري تمكين الناس والمؤسسات الوطنية من تحسين إدارة خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية من أجل المحافظة على موارد التنوع البيولوجي بصورة أفضل.

الهولمش

- 1- من رسالة الأمين العام، بان كي مون بمناسبة اليوم الدولي للتنوع البيولوجي لعام 2012، والذي يصادف 22 مايو من كل سنة. راجع الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/ar/sg/messages/2012/biodiversityday.shtml>
- 2- الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي هي إحدى الاتفاقيات المنبثقة عن قمة ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992، وقد تم التوقيع عليها في نفس المدينة بتاريخ 5 يونيو 1992، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 29 ديسمبر 1994. وصادقت عليها الجزائر بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 95 - 163 المؤرخ في 6 يونيو 1995، ج ر، العدد 32، الصادرة بتاريخ 14 يونيو 1995، ص 3. وقد جاءت أحكام هذه الاتفاقية لتؤكد على القيمة الجوهرية للتنوع البيولوجي، وتؤكد على الحقوق السيادية للدول الأعضاء على مواردها البيولوجية، ومسئوليتها عن صون التنوع البيولوجي، وضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والعالمي بين الدول والمنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية) من أجل صون التنوع البيولوجي واستخدام عناصره على نحو قابل للاستمرار، وغيرها من الأهداف.
- راجع: الأنظمة والتشريعات البيئية للاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي وقعت أو صادقت عليها المملكة العربية السعودية، ص 31.
- 3- القانون رقم 03 - 10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003، ص 6.
- 4- قانون رقم 01 - 11 المؤرخ في 3 يوليو 2001، يتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، الصادر في ج ر عدد 36 الصادرة بتاريخ 8 يوليو 2001، ص 3.
- 5- راجع البند 2-5 من جدول الأعمال للمشروع المقدم من رئاسة الفريق العامل الأول بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي، مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الاجتماع العاشر، ناغويا، اليابان، 18- 29 أكتوبر 2010، ص 2. كما أنه بين عامي 2000 و2010، وبتعاون لا سابق له، قام 2700 عالم من أغلب الدول بـ 540 رحلة من حول العالم لمحاولة تحديد ومعرفة ما تحتويه البحار من حياة. وعرفت هذه المبادرة "بعداد الكائنات الحية البحرية". راجع: رجب سعد السيد، التنوع الإحيائي، مقال منشور في كتاب العربي 48 مجوعة من الكتاب، دمار البيئة دمار الإنسان، الطبعة الأولى، مجلة العربي، 2002، ص 87. وكذلك: اليوم الدولي للتنوع البيولوجي لعام 2012 مقال منشور على الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: <http://www.un.org/ar/events/biodiversityday/observ2012.shtml>
- 6- حوالي 25٪ من جميع العقاقير الطبية التجارية في البلدان المتقدمة تصنع من النباتات ومشتقاتها. ويصل الاعتماد على المنتجات النباتية للتداوي في الدول النامية إلى ما لا يقل عن 75 ٪. وفي منطقة البحر المتوسط، يقدر عدد الأنواع العشبية المتداولة في علاج الأمراض ما بين 250 - 200 نوعاً.
- محمد سليمان عبيدو وآخرون، التنوع البيولوجي، بحث مقدم في إطار توقعات البيئة للمنطقة العربية - البيئة من أجل التنمية ورعاية الإنسان، منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2010، ص 168.
- 7- تفيد التقارير بأن لبعض النباتات البحرية (كالعلق البحري مثلاً) خاصيات دوائية غير موجودة لدى النباتات البرية؛ لذلك فإن نشاط جمع هذا النبات (العلق البحري) بدأ ينمو مع تطوّر البحوث الصيدلانية التي تستعمل هذه المادة كإحدى مكونات الأدوية الجديدة. والعلق البحري هو نبات مائي من دون جذور إذ يعلق بالصخور والتربة تحت الماء. وهو يوفّر حوالي 70 من الأوكسجين الذي نستهلكه. كما أنه غني ببعض المعادن وخاصة منها المانغنيزيوم المفيد جداً لصحة الإنسان وأيضاً الكالسيوم والصوديوم

والحديد. راجع: العلق النبائي البحري كنوز للصحة والحياة: يعالج أمراض العصر ويؤخر الشيخوخة ويقوي جهاز المناعة، مقال منشور بمجريدة الشروق التونسية بتاريخ 18 يونيو 2005.

راجع الموقع الإلكتروني: <http://www.turess.com/alchourouk/6520>

8- وفي الوقت الحالي يوجد 3956 نوعاً مهدداً بالخطر و 3647 نوعاً معرضاً للخطر و 7240 نوعاً نادراً. وقد ذكرت بعض التقارير أن 25% من التنوع البيولوجي معرضة لخطر الانقراض خلال الـ 20 - 30 سنة القادمة. راجع: أهمية التنوع البيولوجي، مقال منشور بتاريخ 2 نوفمبر 2011 ، على الموقع الإلكتروني : أهمية - التنوع - البيولوجي www.bee2ah.com/

9- اليوم الدولي للتنوع البيولوجي لعام 2012. راجع الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "unesco": <http://www.unesco.org/new/ar/unesco/events/prizes-and-celebrations/celebrations/international-days/international-day-for-biological-diversity-2012>

10- راجع تقرير الأمانة العامة للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية "AALCO"، الوثيقة AALCO/50/COLOMBO/2011/SD/S 2، فقرة 64، ص 14.

11- اليوم الدولي للتنوع البيولوجي لعام 2012، المرجع السابق.

12- نفس المرجع السابق.

13- الأنظمة والتشريعات البيئية والاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي وقعت أو صادقت عليها المملكة العربية السعودية، ص 52. منشور على الموقع الإلكتروني:

http://gis.cedare.int/pmeeis/documents/Regional_International%20Agreements_PPT_PME.pdf

14- راجع في هذا الخصوص: أ. صليحة علي صداقة، النظام القانوني لحماية البيئة البحرية من التلوث في البحر المتوسط، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قاز يونس، بن غازي، 1996، ص 223. وكذلك: د. محمد سه نكه ر داود، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث - دراسة قانونية تحليلية، دون طبعة، دار الكتب القانونية، مصر، 2012، ص 158. وانظر: مذكرة تفاهم بشأن التعاون والتنسيق بين الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الموقعة في تونس بتاريخ 14 أكتوبر 1986.

15- بشأن إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة راجع: الجزء السادس من التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 1981، الوثيقة UNEP Report NO 2, chapter VI، موجود على الموقع الإلكتروني: <http://www.unep.org.html>

16- صندوق الحياة البرية أنشئ كمنظمة غير حكومية في 1961 وكانت اهتماماته في البداية مركزة على حماية الحياة البرية خاصة بعض الأنصاف المهددة وتدمير الموائل الطبيعية، ولكن في السبعينات اتسع اهتمام الصندوق ليشمل جميع نواحي صون الحياة البرية والطبيعية، وفي التسعينات شمل نشاط الصندوق ثلاث محاور: 1 - الحفاظ على التنوع البيولوجي، 2- تشجيع الاستخدام المستدام للمواد، 3 - خفض الاستهلاك المهدر والتلوث

وهناك ستة برامج تشكل الأنشطة الرئيسية للصندوق: 1 - تغيير المناخ. 2 - الغابات. 3 - المياه. 4 - البحار المهددة. 5 - أصناف النبات والحيوان. 6- الكيماويات السامة. راجع الموقع الإلكتروني:

http://www.gefsgpegypt.org/FocalAreas/Biodiversity/tabid/73/sdp_language/ar-EG/Default.aspx

17- المنظمة البحرية الدولية وتسمى باللغة الفرنسية "Organisation Maritime Internationale" هي من الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، تأسست عام 1948، تحت اسم "المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية" IMCO، ولكن تم تغيير الاسم في عام 1982 إلى "المنظمة البحرية الدولية". وبدأت العمل عام 1958، يقع مقرها في لندن، ويصل عدد أعضائها إلى 170 دولة وثلاثة أعضاء منتسبين. تتكون من عدة لجان، أهمها لجنة حماية البيئة البحرية.

راجع الموقع الإلكتروني: http://fr.wikipedia.org/wiki/Organisation_maritime_internationale

18- راجع: د. محمد سه نكه ر داود، المرجع السابق، ص 166.

19- 1- الاتفاقيات المتعلقة بالوقاية من الحوادث والسلامة البحرية. كالاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار (SOLAS) وتعديلاتها؛ واتفاقية منع التصادم في البحار؛ والاتفاقية الدولية لمستويات التدريب والتأهيل وأعمال النوبة للبحارة لعام 1978 (STCW)؛ واتفاقية سفن الركاب للرحلات الخاصة لعام 1971؛ وبروتوكول المتطلبات المكانية في سفن الركاب العاملة في النقلات الخاصة لعام 1973.

2 - اتفاقيات منع التلوث البحري: كاتفاقية الوقاية من التلوث البحري الناتج من السفن (ماربول 73/78)؛ والاتفاقية الدولية الخاصة بالتدخل في أعالي البحار الناتج عن الحوادث التي ينتج عنها التلوث بالزيت لعام 1969، والاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري عن طريق إغراق النفايات والمواد الأخرى لعام 1972؛ والاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في مجال التلوث الزيتي لعام 1990 ؛ والاتفاقية الدولية للتحكم وإدارة مياه الصابورة لعام 2004.

3 - اتفاقات بشأن نظام المسؤولية والتعويض: كالاتفاقية الدولية الخاصة بالمسؤولية في المطالبات البحرية لعام 1976، والاتفاقية الدولية للمسؤولية المدنية والتعويض عن أضرار التلوث بالزيت 92\69 CLC؛ والاتفاقية الدولية بشأن صندوق التعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث البحري بالنفط 92\71 (FIPOL). والاتفاقية الدولية للمسؤولية المدنية عن أضرار التلوث بوقود السفن الزيتي لعام 2001.

4 - اتفاقيات أخرى: كالاتفاقية الدولية لتسيير المرور البحري 65 FAL؛ والاتفاقية الدولية للإنقاذ SALVAE89؛ واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 1988.

20- لقد تم إنشاء السلطة الدولية لقاع البحار بمقتضى نص المادة 156 من اتفاقية قانون البحار لعام 1982، وبدأ عملها في نوفمبر 1994 مع دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ويقع مقرها بجامايكا.

للمزيد بشأن السلطة وتشكيلتها. راجع: د. صلاح الدين عامر، القانون الدولي الجديد للبحار - دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، دار النهضة العربية، القاهرة، دون طبعة، 1989، ص 371 وما يليها.

21- المنطقة هي قاع البحار والمحيطات وباطن الأرض. المادة 1\1(1) من اتفاقية قانون البحار.

22- المادة 1\157 من اتفاقية قانون البحار لعام 1982.

وراجع أيضا: د. صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص 333 وما يليها.

23- راجع: أ. صليحة علي صداقة، المرجع السابق، ص 224.

24- راجع الموقع الإلكتروني: www.persga.org

25- راجع الموقع الإلكتروني: http://www.persga.org/inner_ar.php?id=89

26- حرصت المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (ROPME) على توقيع العديد من البروتوكولات الخاصة بالبيئة منها البروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة لعام 1978 والبروتوكول الخاص بالتلوث البحري بالنفط الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري لعام 1989. كما ووقعت المنظمة بروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن مصادر في البر لعام 1990 إضافة إلى بروتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود والتخلص منها لعام 1998 واتفاقية حماية البيئة البحرية في منطقة الخليج العربي. راجع الموقع الإلكتروني: www.ropme.com

27- تم إبرام الاتفاق على هامش انعقاد الدورة العشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنعقدة في الفترة الممتدة من 1 إلى 5 فبراير 1999. راجع مذكرة تفاهم

28- راجع: أ. صليحة علي صداقة، المرجع السابق، ص 229.

29- أنشئت منظمة السلام الأخضر في كندا عام 1971 لمقاومة التجارب النووية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية سرا في سواحل ألاسكا، ثم أنشئت في فرنسا سنة 1977، وفي إسبانيا سنة 1984، يقع مقرها في أمستردام منذ 1979، ولها مكاتب في 40 دولة. يبلغ عدد المنضمين إليها حوالي 2,9 مليون منخرط. وتقدر ميزانيتها بـ: 200 مليون دولار، وخصصت في سنة 1990 حوالي 30 مليون دولار لحملتها من أجل منع إلقاء النفايات الصناعية في المحيطات.

راجع: زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في العلوم الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص 247 (هامش 3).

30- راجع: أ. صليحة علي صداقة، المرجع السابق، ص 229 - 230.

31- في عام 1983، نزل فريق من أعضاء المنظمة في سيبيريا بقصد لفت أنظار العالم إلى أعمال الصيد العشوائي للحيتان في سيبيريا. كما حاول بعض أعضاء المنظمة في نفس السنة منع تصدير 24 طن من المواد النووية في ميناء شيربورغ بفرنسا إلى اليابان، إلا أن عملية التصدير تمت مع مراقبتها من طرف المنظمة بعد مغادرتها للميناء الفرنسي. وكان الغرض منها معالجة الشحنة وإعادة استعمالها في المفاعلات النووية اليابانية. راجع في ذلك: أ. صليحة علي صداقة المرجع السابق، ص 231.